Jerash for Research and Studies Journal مجلة جرش للبحوث والدراسات

Volume 24 | Issue 2 Article 9

2023

The role of scientific research in the development of legislation

منصور الصرايرة
أستاذ القانون الخاص رئيس قسمي القانون العام والخاص جامعة جرش/ كلية الحقوق/ المملكة الأردنية الهاشمية,
mansor_alsarayreh@yahoo.com

Follow this and additional works at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu

Part of the Arts and Humanities Commons, Law Commons, and the Social and Behavioral Sciences Commons

Recommended Citation

2023) الصرايرة, منصور) "The role of scientific research in the development of legislation," *Jerash for Research and Studies Journal مجلة جرش للبحوث والدراسات*: Vol. 24: Iss. 2, Article 9.
Available at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol24/iss2/9

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Jerash for Research and Studies Journal مجلة جرش للبحوث والدراسات by an authorized editor. The journal is hosted on Digital Commons, an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aaru.edu.jo, marah@aaru.edu.jo, u.murad@aaru.edu.jo.

مجلة جرش للبحوث والدراسات المجلد 24 العدد 1، 2023، ص ص 290- 308

دور البحث العلمي في تطوير التشريعات

الأستاذ الدكتور منصور عبدالسلام الصرايرة/أستاذ القانون الخاص
رئيس قسمي القانون العام والخاص
جامعة جرش/ كلية الحقوق/ المملكة الأردنية الهاشمية

تاريخ الاستلام 01-10 -2023 تاريخ القبول 13-11-2023

الملخص
تتناول الدراسة دور البحث العلمي في تطوير التشريعات، وهدفت إلى بيان مفهوم البحث العلمي، وأهميته في إعداد التشريعات وصياغتها، وتمثلت مشكلة البحث في مدى تبني أو تجاهل المشرع الوطني لآراء فقهاء القانون والشراح ووجهات نظرهم في التشريع الذي يعكف المشرع على سنه أو تعديله، ومن هنا جاءت أهمية موضوع البحث بالنظر إلى أهمية البحث العلمي في المساهمة في التنمية القانونية للنظام القانوني الوطني ، وقد تم اتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج التأصيلي في إعداد هذه الدراسة.

وخرجت الدراسة بعددٍ من النتائج والتوصيات، **ومن أهم نتائجها:** أنه مما لا شك فيه أن للبحث العلمي دوراً هاماً في تطوير وتجويد صياغة التشريعات، والتطوير والتحديث المستمر للتشريعات، وإعطاء شروحات كافية ووافية للمواد والنصوص القانونية، **ومن أهم التوصيات:** نوصي المشرع الوطني بأن يتنبى سياسة التشبيك مع الجامعات وعلى وجه الخصوص كليات الحقوق؛ باعتبارها حواضن علمية، للاستفادة من نتائج وتوصيات رسائل وبحوث طلبة الدراسات العليا- الماجستير والدكتوراه- في مختلف فروع القانون.

الكلمات الدالة: البحث العلمي، البحث القانوني، التشريعات.

The role of scientific research in the development of legislation

Abstract

Published by Arab Journals Platform, 2023

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 24 [2023], Iss. 2, Art. 9

This research dealt with issues related to the role of scientific research in the development of legislation, and the research aimed to clarify the concept of scientific research, its importance in preparing and drafting legislation, and clarifying its role in linking jurisprudence and legislation and the extent to which its theories are implemented in the field of legislation.
The problem of the research was the extent to which the national legislator adopted or ignored the opinions of legal scholars and commentators and their points of view in the legislation that the legislator is enacting or amending, hence the importance of the subject of the research in view of the importance of scientific research in contributing to the legal development of the national legal system, and the approach has been followed The descriptive, analytical and fundamentalist approaches in the preparation of this research.
The research came out with a number of results and recommendations, and among its most important results: There is no doubt that scientific research has an important role in preparing and drafting legislation and linking it between legal jurisprudence and legislation, through the development and improvement of drafting legislation, the continuous development and updating of legislation, and finding appropriate solutions to legal problems that They face jurists
Among the most important recommendations: We recommend that the national legislator adopt a policy of networking with universities, and in particular law schools; As scientific incubators, to benefit from the results and recommendations of the theses and research of postgraduate students - master's and doctoral degrees - in various branches of law.
Key words: scientific research, legal research, legislation.

المقدمة:

مما لا شك فيه أن البحث العلمي له أهمية كبيرة في نهضة الأمم وتقدم الشعوب، فهو الشمعة المضيئة التي تنير الظلمات، والعلاج لكل الصعوبات في مختلف مجالات الحياة، وما نعيش فيه اليوم من ثورة تكنولوجية في عالم الاتصالات ومن غزو الفضاء، وفي تفسير الظواهر الطبيعية والتنبؤ بها، وفي حل الكثير من المشكلات التي تعترض تقدم الإنسان في مختلف مناحي الحياة ما هو إلا نتيجة للبحث العلمي الرصين.

وفي كل ذلك دليل قوي على التمسك في البحث العلمي، والإهتمام به في مختلف المجالات، ومنها: التشريعات الناظمة للمجتمع، فالتشريعات تعدُّ جزءً لا يتجزأ من مجالات التطور الإنسان، فهي صناعة إنسانية تطورت مع تطور البشرية، فلذلك يعتبر البحث القانوني أيضاً جزء مهم من أجزاء البحث العلمي، فالبحث العلمي يعدُّ أحد المقومات الأساسية للحضارة والتقدم، فهو تلك الوسيلة التي يستخدمها الإنسان لأعمال العقل والحواس وجميع الملكات من أجل فهم حقيقة الظواهر الطبيعية والاجتماعية

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol24/iss2/9 2

التي تحدث من حوله من أجل تسخيرها لخدمته. فالبحث يعني التفتيش والتنقيب عن مسألة معينة للوصول إلى حقيقتها.

وتحظى التشريعات في حياتنا اليومية بأهمية بالغة، فهي تحدد واجبات الأشخاص، وما لهم وما عليهم، كما يحدد واجبات الدول ، والمسؤولين ، ويمنع الجريمة ، ويحد من السلوكيات الإنسانية والاجتماعية غير المسؤولة بكافة أشكالها، لذلك فإن البحث العلمي دور في في المجال القانوني؛ ذلك أن البحث والتفكير العلمي هو من ساهم في إخراج البشرية من الظلمات إلى النور وفي أبعادها عن شبح الخرافة التي يسيطر عليها. والذي كان يجعل الإنسان يقف عاجزاً أمام تفسير الظواهر الطبيعية التي تحيط به الأمر الذي جعله يعزي هذه الظواهر إلى قوى خارقة خفية. ولكن عندما بدأ الإنسان يعمل عقله لتفسير الظواهر الكونية المحيطة به والاستفادة منها، حتى جاء العصر الحديث الذي اعتمد فيه الإنسان في تفكيره على الأسلوب العلمي وبذلك استطاع أن يقف على حقيقة الظواهر والأحداث التي تقع من حوله. وإذا كان البحث العلمي في مختلف العلوم يحتل أهمية بالغة[1].

أهمية موضوع البحث ودوافع القيام به:

يعدُّ موضوع البحث من سلسلة البحوث العلمية الذي يكتسب أهمية خاصة بالنظر إلى السمة المميزة التي ينفرد بها، وهي العمل على تطوير التشريعات من خلال البحث القانوني الرصين، وذلك من خلال إعداد التشريعات، وصياغتها، وتفسير النصوص القانونية وتحليلها، والكشف من خلال البحث القانوني عن الأسباب الكامنة وراء المشكلات القانونية؛ ليسهل التوصل إلى الحلول القانونية لها.

كما أن موضوع البحث يأتي من باب المساهمة في التنمية القانونية للنظام القانوني الوطني، ونشر الوعي العلمي بالموضوع، وتقديم مزايا وفوائد تثري المجتمع في إرساء العدالة من خلال التشريعات الناظمة لمختلف جوانب الحياة.

ولعل ما أسفرت عنه جائحة كورونا -كمثال- من مشكلات قانونية معقدة، جعل للبحث القانوني أهمية فائقة في تطوير التشريعات لمواجهة التحديات المتولدة عنها، من خلال العمل على شرح ومعالجة النصوص القانونية القائمة التي تنظم سلوك الأفراد في المجتمع، والعمل على تعديلها وتطويرها، فضلاً عن إرتقاء البحوث بالعلاقات الإنسانية والإقتصادية بين الدول والجماعات؛ لما تقدمه من فوائد العدالة والعلم.

ومن الدوافع للقيام بهذا البحث:

١- أنني- وحسب بحثي واطلاعي- لم أقف على دراسة حول هذا الموضوع.
٢- الحاجة الماسة إلى إيضاح الدور الهام الذي يقوم به البحث العلمي في تجويد التشريعات.
٣- إفادة المختصين والجهات ذات العلاقة القائمة على إعداد التشريعات وصياغتها بأهمية دور البحث العلمي في صياغة التشريعات.
٤- إثراء المكتبة الأردنية في هذا الموضوع.

[1] المتيوتي، صالح إبراهيم (2016). أصول البحث العلمي القانوني، البحرين: كلية الحقوق، مجلة الفقه والقانون، ص 35، وعثمان، ردينة (2015) أساليب البحث العلمي في مجال العلوم الانسانية، دار المناهج للنشر والتوزيع، ص 50

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 24 [2023], Iss. 2, Art. 9

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة موضوع البحث في مدى تبني المشرع الوطني، أو عدم تبنيه للبحوث القانونية ذات الصلة عند إعداد مشاريع التشريعات، أو تعديلها، والأخذ بما توصلت إليه تلك البحوث من نتائج وتوصيات تتعلق بتلك المشاريع، أو تعديلات التشريعات النافذة المفعول، كما يثير البحث مشكلة أخرى تتعلق بمدى تجاهل المشرع الوطني للصياغة القانونية للعمل الذي يسنه دستوراً كان أم تشريعاً عادياً.

أسئلة البحث:

يطرح موضوع البحث الأسئلة الآتية:

1- ما المقصود بالبحث العلمي، ونشأته، وأهميته، وأهدافه؟

2- ما أهمية البحث العلمي في تطوير التشريعات؟

3- ما مدى إعمال نظريات البحث العلمي في مجال إعداد التشريعات وصياغتها؟

4- ما دور البحث العلمي في دراسة وربط التشريعات بين الفقه القانوني والتشريع؟

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- بيان مفهوم البحث العلمي في مجال تطوير التشريعات.

2- توضيح أهمية البحث العلمي في تطرير التشريعات.

3- بيان مدى إعمال نظريات البحث العلمي في مجال إعداد التشريعات وصياغتها.

4- توضيح دور البحث العلمي في دراسة وربط التشريعات بين الفقه القانوني والتشريع.

منهج البحث:

سنعتمد في إعداد هذا البحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج التأصيلي، وذلك من خلال وصف الحالة، وتحليليها، وتأصيلها؛ بغية الخروج بنتائج وتوصيات عملية مفيدة تنعكس على تطوير التشريعات من خلال البحث العلمي وما يؤديه من دور هام في المجتمع.

خطة تقسيم البحث:

تحقيقاً لأهداف البحث، سنقسم هذا البحث إلى مبحثين رئيسيين، وعلى النحو الآتي:

المبحث الأول: مفهوم البحث العلمي.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol24/iss2/9 4

المبحث الثاني: دور البحث العلمي في دراسة وربط التشريعات بين الفقه القانوني والتشريع.

المبحث الأول

مفهوم البحث العلمي

إن دراسة موضوع البحث يتطلب بيان مفهوم البحث العلمي من خلال الوقوف على نشأة البحث العلمي ومن ثم تعريفه وأهميته، وأهدافه، وكيفية إعمال نظريات البحث العلمي في مجال التشريعات، كمسألة أولية من شأنها توضيح دور البحث العلمي في تطوير التشريعات.

وعليه، سنقسم هذا المبحث إلى أربعة مطالب.

المطلب الأول: نشأة البحث العلمي.

لقد إهتم القرآن الكريم بالبحث والتفكير والتأمل، فكانت أول آياته قوله تعالى:(ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ (1)خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ (2)ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ (3)ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ (4)عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ (5)). سورة العلق" الآيات من 1-5".

هذا ويرتبط البحث العلمي في تاريخه العتيق بمحاولة الإنسان الدائبة للمعرفة وفهم الكون الذي يعيش فيه، وقد ظلت الرغبة في المعرفة ملازمة للإنسان منذ المراحل الأولى لتطور الحضارة، وعندما حمل المسلمون العرب شعلة الحضارة الفكرية للإنسان، ووضعوها في مكانها السليم، كان هذا إيذاناً ببدء العصر العلمي القائم على المنهج السليم في البحث، فقد تجاوز الفكر العربي الإسلامي الحدود التقليدية للتفكير اليوناني، وأضاف العلماء العرب المسلمون إلى الفكر الإنساني منهج البحث العلمي القائم على الملاحظة والتجريب، بجانب التّأمل العقلي، كما اهتموا بالتحديد الكمي واستعانوا بالأدوات العلمية في القياس. وفي العصور الوسطى بينما كانت أوروبا غارقة في ظلام الجهل كان الفكر العربي الإسلامي يفجر في نقلة تاريخية كبرى ينابيع المعرفة. ثم نقل الغربُ التراثَ الإسلامي، وأضاف إليه إضافات جديدة حتى اكتملت الصورة وظهرت معالم الأسلوب العلمي السليم، في إطار عام يشمل مناهج البحث المختلفة وطرائقه في مختلف العلوم، التطبيقية والإنسانية. فقد تمثل المسلمون المنهجية في بحوثهم ودراساتهم في مختلف جوانب المعرفة[2].

والمنهجية التي اختطوها لأنفسهم تلتقي كثيراً بمناهج البحث الموضوعي في عصرنا، وشهد بذلك بعض المستشرقين الذين كتبوا مؤلفات يشيدون فيها بما يتمتع به العلماء المسلمون من براعة فائقة في منهج البحث والتأليف، ويبدو ذلك واضحاً في كتاب (مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي) للمستشرق (فرانتر روزنتال). وأثبتت الدراسات المقارنة للمنهج العلمي الحديث والمنهج الذي سار عليه المسلمون في مجال علوم الطبيعة والكون أن المنهج العلمي الحديث وأسلوب التفكير

[2] عبيدات، محمد وأبو نصار، محمد (2016) منهجية البحث العلمي، القواعد والمراحل والتطبيقات، عمان: (د.ن)، ص 20.

المنطقي قد توفر لدى علماء المسلمين في بحوثهم واكتشافاتهم في مجال الطب والكيمياء والصيدلة وعلوم الكون وبقية فروع العلم التطبيقي[3].

المطلب الثاني: تعريف البحث العلمي وأهميته.

سأقسم هذا المطلب إلى فرعين، أتناول في الفرع الأول تعريف البحث العلمي وأخصص الفرع الثاني لبيان أهميته في تطوير التشريعات.

الفرع الأول: تعريف البحث العلمي.

ليس من اليسير أن نحصر كل التعريفات التي أُطلقت على مفهوم (البحث العلمي)، حيث تعددت تلك التعريفات وتنوعت، تبعاً لأهدافه ومجالاته ومناهجه، لكن معظم تلك التعريفات تلتقي حول التأكيد على دراسة مشكلة ما بقصد حلها، وفقاً لقواعد علمية دقيقة، وهذا يعطي نوعاً من الوحدة بين البحوث العلمية رغم اختلاف حياديتها وتعدد أنواعها..

وقد تناول العديد من الباحثين مفهوم البحث العلمي، كما اختلفت مداخلهم وتباينت اتجاهاتهم حول هذا المفهوم، فكل واحد منهم قد نظر إليه من زاويته الخاصة وحسب ميوله أو قناعته العلمية.. وعند تناول مصطلح (البحث العلمي) يُلاحظ أنه يتكون من كلمتين هما: (البحث) و(العلمي). أما البحث لغوياً فهو مصدر الفعل الماضي (بَحَثَ) ومعناه:(تتبع، سأل، تحرى، تقصى، حاول، طلب (وبهذا يكون معنى البحث هو: طلب وتقصي حقيقة من الحقائق أو أمر من الأمور، وهو يتطلب التنقيب والتفكير والتأمل، وصولاً إلى شيء يريد الباحث الوصول إليه[4].

أما العلمي: فهي كلمة منسوبة إلى العلم، والعلم (Science): يعني المعرفة والدراية وإدراك الحقائق.؟ والعلم في طبيعته (طريقة تفكير وطريقة بحث أكثر مما هو طائفة من القوانين الثابتة).. وهو منهج أكثر مما هو مادة للبحث فهو (منهج لبحث كل العالم الأمبريقي المتأثر بتجربة الإنسان وخبرته). أما العلم في منهجه فهو: (المعرفة المنسقة التي تنشأ من الملاحظة والتجريب، وأما في غايته فهو الذي يتم بهدف تحديد طبيعة وأصول الظواهر التي تخضع للملاحظة والدراسة، فهدفه صوغ القوانين لأنه ليس بحثاً يجد في طلب الحقيقة العظمى النهائية، وإنما هو فقط أسلوب في التحليل يسمح للعالم بالوصول إلى قضايا مصاغة صوغاً دقيقاً)[5].

وعبارة البحث العلمي مصطلح مترجم عن اللغة الإنجليزية (Scientific Research)، فالبحث العلمي يعتمد على الطريقة العلمية، والطريقة العلمية تعتمد على الأساليب المنظمة الموضوعة في الملاحظة وتسجيل المعلومات ووصف الأحداث وتكوين الفرضيات، ومن أشهر تعريفات البحث العلمي: هو أنه عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى (الباحث) من أجل تقصي الحقائق في شأن مسألة أو مشكلة معينة تسمى (موضوع البحث) باتباع طريقة علمية منظمة تسمى (منهج البحث) بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشكلات المماثلة تسمى (نتائج

[3] بكر، عصمت (2014) المدخل إلى البحث العلمي، الموسوعة الصغيرة، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ص 58.
[4] المتيوتي، صالح إبراهيم (2016) مرجع سابق، ص55
[5] عمر، محمد (2012). البحث العلمي، مناهجه وتقنياته، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص 60

البحث).. ويؤكد هذا التعريف على عدة أبعاد أهمها حاجة البحث العلمي من الباحث إلى التفكير العلمي المنظم، وتحديد موضوع البحث واتباع منهج منظم، والحصول على نتائج صالحة للتعميم، ومن ثمَّ حل المشكلات[6].

الفرع الثاني: أهمية البحث العلمي في تطوير التشريعات:

للبحث العلمي أهمية فائقة في حياتنا، فهو يساعد في فهم وتوضيح الظواهر المحيطة بنا، ويعمل على تفسيرها وإيجاد الحلول للمشاكل المختلفة التي تواجه الإنسان. كما يسعى البحث العلمي إلى اكتشاف الحقائق والعمل على تطبيقها للاستفادة منها في حياتنا العامة.

ويمكن إجمال أهمية البحث العلمي- بشكل عام- وأهميته في تطوير التشريعات – بصفة خاصة- في النقاط الآتية[7]:

١- يفتح البحث العلمي آفاقاً واسعة أمام الباحث لاكتشاف الظواهر المختلفة، في مجال العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية، بالاعتماد على مصادر المعلومات والبيانات الأولية والثانوية. وقد أنشأت الدول المتقدمة مراكز للأبحاث والدراسات.
٢- البحث العلمي هي الوسيلة التي تستطيع المجتمعات بواسطتها اجتياز العقبات، والتخطيط للمستقبل ولذلك فإننا نجد أن الدول المتقدمة تستخدم البحث العلمي بشكل كبير وتنفق عليه موازانات ضخمة.
٣- البحث العلمي ضروري لجميع الفئات من مدرسين وطلاب ومتخصصين في المجالات المختلفة، حيث يساهم في اعتماد البحث كمبدأ في حل المشكلات.
٤- البحث العملي في المجال القانوني هو بحث علمي محدد في المجال القانوني، يهدف إلى دراسة المشكلات القانونية الفردية والجماعية، والعوامل التي تدخل بها، والقوانين والتشريعات والدساتير التي تشترك في الحياة الإنسانية الفردية والجماعية، والعمل على تطوير وتحسين تلك القوانين والدساتير و التشريعات ، وإيجاد الحلول المناسبة للمشكلات القانونية، وتطبيقها في الوقت الحاضر والمستقبل.
٥- تكمن أهمية البحث العلمي في المجال القانوني في عملية البحث عن الحقيقة، وتطبيق القوانين المنصفة، حيث تكون الكثير من القضايا القانونية المتعلقة بالجرائم مبهمة، وعن طريق البحث العلمي الصحيح تتم الكشف عن ملابسات هذه القضايا، لتبيان الحقيقة وإنصاف الأشخاص المتعلقين بهذه القضايا سواءً كانوا جناة أو مجنى عليهم، وكمثال على هذه الأبحاث، الأبحاث المتعلقة بالجنايات والجرائم الجنائية وتحقيقاتها والبحث العلمي الذي يتم على موقع الجرائم.

المطلب الثالث: أهداف البحث العلمي.

[6] غنيم، عليان (2010). مناهج وأساليب البحث العلمي، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ص 73
[7] شفيق، محمد (2011). البحث العلمي مع تطبيقات في مجال الدراسات الاجتماعية، عمان: المكتب الجامعي الحديث، ص39.

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 24 [2023], Iss. 2, Art. 9

يعدُّ البحث العلمي نشاطاً إنسانياً يهدف إلى فهم الظواهر بالتعرف على الواقع ودراسة العلاقات بين المتغيرات وبناء النماذج والعمل على التنبؤ بالمستقبل، ثم إيجاد الطرق المناسبة لضبط الظواهر أو التحكم بها، وبناء عليه فهناك خمسة أهداف للبحث العلمي تتمثل بالآتي[8]:

١- الفهم: ونقصد به دراسة الواقع – وفهم الظاهرة موضوع البحث والتعرف على الظروف والعوامل المؤثرة فيها – وفهم العلاقات بين المتغيرات. إضافة إلى فهم قوانين الطبيعة وتوجيهها لخدمة الإنسان.
٢- التنبؤ: وهو من أهم أهداف العلم والبحث العلمي كما ذكر سابقا، ويشترط بالتنبؤ أن يكون مبنيا على أساس سليم بعيداً عن التخمين. والتنبؤ هو "عملية الاستنتاج التي يقوم بها الباحث بناءً على معرفته السابقة بظاهرة معينة، وهذا الاستنتاج لا يعتبر صحيحاً إلا إذا استطاع إثبات صحته تجريبياً.
٣- الضبط والتحكم: أي السيطرة على الظواهر والتدخل لحجب ظواهر غير مرغوب فيها، وإنتاج ظواهر مرغوب فيها. وهذا من أهم أهداف التخطيط المبني على البحث العلمي الصحيح.
٤- إيجاد الحلول للمشكلات المختلفة: المشكلات التي تواجه الإنسان في تعامله مع البيئة التي يعيش فيها.
٥- تطوير المعرفة الإنسانية في البيئة المحيطة بكافة أبعادها وجوانبها، في الطبيعة والسياسة والقانون والاقتصاد والتكنولوجيا والإدارة والاجتماع وغيرها.

المطلب الرابع: إعمال نظريات البحث العلمي في مجال التشريعات

مع تطور المجتمعات البشرية الأولى، بدأت القواعد القانونية بالظهور لتنظيم حياة البشر في علاقاتهم ومعاملاتهم مع بعضهم الآخر ودرءاً للفوضى التي يمكن أن تنجم عن ترك الباب مشرعاً أمام الجميع لاستيفاء حقهم بأنفسهم. فكانت شرائع حمورابي ملك بابل أولى القوانين الوضعية المدونة في هذا الصدد، لكن تلك الشرائع لم تعد كافية وحدها فيما بعد مع توسع المجتمعات واختلاف حاجات البشر. فكان لا بد من تعديل وتطوير القواعد القانونية وظهور منظرين قانونيين فى المجتمعات الحديثة أمثال هيجل وأوستن وجيني وسافيني وغيرهم.

وعليه سنبحث في نظريات البحث الشكلية في القانون ودور البحث العلمي في هذه النظريات، وهي نظرية أوستن، ونظرية كلسن، ونظرية هيجل، ونظرية الشرح على المتون ، وذلك في أربعة فروع.

الفرع الأول: نظرية أوستن (النظرية الوضعية التحليلية).

تعود بدايات الفكر الوضعي التحليلي لكل من "بنتام" و "إهرينج"، غير أن القانون لدى هذين المفكرين غلفته استنتاجات فلسفية مما جعل "أوستن" هو المؤسس الحقيقي لهذه النظرية وإعادة النظر في بنائها، وصاغ "أوستن" نظريته الوضعية التحليلية في محاضراته الست الأولى التي ألقاها بجامعة لندن في عام

[8] صيني، سعيد (2010) قواعد أساسية في البحث العلمي، المدينة المنورة، السعودية، ص77.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol24/iss2/9 8

1833 لطلبة القانون وطبعه في كتاب أسماه(The Province Jurisprudence Determined) ، وأساس نظريته أنه لكي يصدر قانون يجب أن توجد هيئة حاكمة تتمتع بالسيادة السياسية وجهة أخرى محكومة تخضع لما تصدره الهيئة الحاكمة من أوامر ونواهٍ، وأن القانون لا بد أن يصدر على هيئة أوامر أو نواهٍ.

فالقانون ليس مجرد نصيحة يدعى الناس إلى اتباعها إن شاءوا أطاعوها وإن شاءوا تركوها، وأن الأمر أو النهي قد يكون صريحاً وقد يكون ضمنياً. كذلك من أساس نظرية "أوستن" أن القاعدة القانونية لابد أن تقترن بجزاء دنيوي، ذلك أن الأمر والنهي الذي تنظمه القاعدة القانونية يحتوي بداية على الجزاء ويتم تنفيذ هذا الجزاء عن طريق السلطة العامة أي أن القانون هو قانون الدولة وكل دولة لابد أن تكون دولة قانون[9].

ويرى الباحث أن للبحث العلمي دور في مجال إعمال هذه النظرية وذلك كم خلال البحث العلمي التجريبي، والذي يعتمد على فكرة إيجاد حل مشكلة قانونية عامة عبر دراسة المشاكل والمواضيع الفرعية فيها، وتطبيق الحلول على المشكلة العامة، أي تجريب الحلول الفرعية على القضايا العامة.

الفرع الثاني: نظرية كلسن (نظرية القانون البحت).

وتعود نشأة هذه النظرية إلى الفيلسوف النمساوي "كلسن" الذي كان يعمل أستاذاً لفلسفة القانون بجامعة فيينا سنة 1917. وقد صاغ نظرية القانون البحت للتعبير عن هدفه في الوصول إلى علم قانون حقيقي لا تشوبه أي عناصر أجنبية عن القانون بالمعنى الحقيقي. ويقصد بالعناصر الأجنبية هنا المبادئ المثالية والأخلاقية والعوامل الإجتماعية والعقائد السياسية باعتبار أن هذه العوامل وتأثيراتها لا تدخل في اختصاص رجل القانون البحت، وإنما تدخل في اختصاص علماء الاقتصاد والاجتماع والفلسفة، وبالتالي فقد كان ينظر إلى العدل بوصفه مفهوماً عقائدياً فيرى أنه مثلاً أعلى يعكس تفضيلاً ذاتياً أو أولوية قيمية لشخص معين أو جماعة معينة[10].

يؤمن كلسن بأن الهدف الحقيقي للحكومة هو تحقيق أكبر تقدم ممكن في إسعاد وراحة الشعب ويصر على مبدأ النفعية. ويستند في نظريته على مجموعة من الأسس أهمها[11]:

- ضرورة التفرقة بين القوانين الطبيعية والقوانين الوضعية، والتي تستند بدورها إلى ضرورة التفرقة بين ما هو قائم فعلاً وما يجب أن يكون. يدخل علم القانون في نطاق ما يجب أن يكون أما القوانين الطبيعية فتدخل في نطاق ما هو قائم فعلاً.
- أنه لا مجال لمثاليات ومبادئ القانون الطبيعي باعتبار أن نظرية القانون البحت تنقل القانون من غيبيات القانون الطبيعي إلى حقائق القانون الوضعي.

[9] شميشم، رشيد (2016) مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 101.
[10] عثمان، ردينة (2015)، مرجع سابق، 63
[11] صيني، سعيد (2010)، مرجع سابق، ص 12.

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 24 [2023], Iss. 2, Art. 9

- استبعاد كل ما يتصل بالعقائد السياسية، وهذا يستند إلى المبدأ السابق لأن القانون الطبيعي لم يصل إلى نتيجة واحدة منطقية.
- عدم الخلط بين البحث ودراسة ظواهر السلوك الاجتماعي ومشكلاته لأنها تهتم بما يسبق وجوده أو يلحق تطبيقه من ظواهر بينما يهتم القانون البحت بالقواعد والضوابط القانونية في وجودها الشكلي.
- يرى "كلسن" أن القانون عبارة عن مجموعة من الضوابط بحيث يتكون كل ضابط من شكل ومضمون. ولا تقتصر نظرية القانون البحت على العنصر الشكلي أو دراسة المضمون بالنقد والتقييم بل تدخل في نطاق علوم أخرى. أما الضوابط فإنها تندرج في إطار وبناء قانوني هرمي بحيث يستمد الضابط الأدنى شرعيته من الضابط الأعلى.
- ويرى "كلسن" أن القاعدة القانونية عبارة عن حكم شرطي، أي أن القيام بعمل معين أو الامتناع عن عمل معين سوف يستتبع إجراءً قهرياً من الدولة. أما النظام القانوني فهو يستمد وحدته من كون القواعد المتباينة التي يتكون منها، ويمكن الرجوع بها إلى مصدر أخير هو القاعدة الأساسية حيث يعرّفها بأنها القاعدة النهائية المسلمة التي تنشأ طبقاً لها قواعد هذا النظام أو تلغى، وتكتسب صحتها أو تفقدها.

ويرى الباحث أن للبحث العلمي دور في مجال إعمال هذه النظرية وذلك من خلال البحث العلمي الموضوعي، والذي يعتمد على دراسة الموضوع القانوني بشكل حرفي و دقيق، و إعطاء نتائج دقيقة وموضوعية.

الفرع الثالث: نظرية هيجل.

تعود نشأة هذه النظرية للفيلسوف الألماني هيجل في النصف الأول من القرن التاسع عشر (1770-1813). فهو الذي وضع المذهب الجدلي في التطور كعملية مستمرة لظهور الجديد واضمحلال القديم. ويكمن جوهر فلسفته في المثالية المطلقة بمعناها الموضوعي، أي أن فلسفته مثالية المذهب موضوعية المنهج، وقد فسر هيجل القانون بأنه التعبير عن الإرادة العاقلة التي تتحقق بطريقة تدريجية متخذة الحرية شكلاً لها ورفض الآراء التي نظرت إلى القانون نظرة مجردة خارجة عن التاريخ، وأرجعه إلى مبادئ خالدة عامة[12].

وتتلخص نظرية هيجل بأن القانون يستمد أساسه وشرعيته وقوته الملزمة من صدوره عن الدولة بحيث يعبر عن إرادة الحاكم في الدولة، وبشكل أدق، يعتبر القانون إرادة الدولة في الداخل بالنسبة لعلاقتها بالأفراد وإرادتها في الخارج بالنسبة لعلاقتها بغيرها من الدول.

[12] نعيمي، عبد المنعم (2015) تقنيات إعداد البحوث العلمية القانونية المطولة والمختصرة، دار بلقيس للنشر، دار البيضاء، الجزائر، ص 85.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol24/iss2/9 10

ويرى الباحث أن للبحث العلمي دور في مجال إعمال هذه النظرية من خلال البحث العملي التاريخي، والذي يقوم على فكرة دراسة القوانين الماضية ومراحل تطور القوانين والدساتير الحالية، وما طرأ على هذه القوانين من تحولات و تطورات حتى وصلت إلى شكلها الحالي.

الفرع الرابع: نظرية الشرح على المتون.

تعود نشأة هذه النظرية إلى مطلع القرن التاسع عشر، وتختلف هذه النظرية عن غيرها من النظريات في أنها لم تكن رأياً لفقيه واحداً، بل ثمرة لآراء مجموعة من الفقهاء الفرنسيين أشهرهم "أوبري ورو" و "ديمولومب" و "لوران" و "بودري لانكنتزي" والفقيه البلجيكي "لوران"، ويأخذ أنصار هذه النظرية بإعطاء النصوص التشريعية مكانة عليا، وبذلك يتفق هذا المذهب مع نظرية "أوستن" من حيث جعل التشريع هو المصدر الرسمي الوحيد للقانون، ومن ثم يلعب البحث العلمي دوراً جوهرياً في إعداد التشريع وكتابته وصياغته وتعديله[13].

ويرى الباحث أن للبحث العلمي دور في مجال إعمال هذه النظرية من خلال البحث العلمي المقارن، والذي يعتمد على مقارنة القوانين والدساتير والتشريعات بين بلدين أو أكثر، أو بين بلد معين و القوانين والمواثيق الدولية المعمول بها أصولاً، ومن خلال أيضاً البحث العلمي الاستدلالي، والذي يقوم على فكرة دراسة الموضوع القانوني العام وتطبيق حلوله على المواضيع الفرعية، أي استنباط الحلول من العام إلى الفروع.

المبحث الثاني

دور البحث العلمي في دراسة وربط التشريعات بين الفقه القانوني والتشريع

مما لا شك فيه أن للبحث العلمي دوراً هاماً في إعداد التشريعات وصياغتها وربطها بين الفقه القانوني والتشريع، وعليه سنبحث من خلال هذا المبحث في هذا الدور الهام، وذلك في سبعة مطالب.

المطلب الأول: دور البحث العلمي في تطوير وتجويد صياغة التشريعات:

إن الحياة الإنسانية تتطور بشكل مستمر ،فإن الإنسان بحاجة دائمة إلى البحث عن قوانين جديدة، وإبرام التشريعات والدساتير المستجدة على حسب المواضيع المستجدة في الحياة الإنسانية ، وتكمن أهمية البحث العلمي في المجال القانوني هنا بالبحث عن صيغ قوانين وتشريعات مناسبة للمواضيع المستجدة التي لا تملك قانون خاص بها، وكمثال على هذه القوانين الجديدة التي تنتج عن هذه الأبحاث، القوانين المتعلقة بالنظم الإلكترونية الحديثة، والجرائم الإلكترونية الحديثة التي لم تكن موجودة سابقاً، وبعد الأبحاث

[13] نعيمي، عبد المنعم (2015) تقنيات إعداد البحوث العلمية القانونية المطولة والمختصرة، مرجع سابق، ص 90.

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 24 [2023], Iss. 2, Art. 9

العلمية الحديثة تمت صياغة قوانين تحدد هذه الجرائم، وتحمي أصحاب المحتوى الإلكتروني من السرقة[14].

هذا وتعدُّ الصياغة القانونية الثوب الذي يرتديه التشريع، إذ لن يستطيع المشرع تجاهل هذه الصياغة للعمل الذي يسنه دستوراً كان أم قانوناً عادياً، كما لن تستيطع السلطة التنفيذية تجاهل الدستور والقوانين بالنسبة لما تضعه من أنظمة وتعليمات، وعليه يلعب البحث العلمي دوراً جوهرياً في ذلك من خلال مساهمة فقهاء القانون والشراح في طرح وجهات نظرهم سواء أكانت نظريات أم تفسيرات أم انتقادات أم آارء بكتابة قانونية متخصصة[15].

ويرى الباحث أن دور البحث العلمي هنا يكمن في صياغة التشريعات من خلال عملية تحويل القيم التي تكّون مادة التشريع إلى قواعد قانونية صالحة للتطبيق العملي، فمن خلال البحث العلمي الذي يكون محله تطوير التشريع وتجويده يُعبر عن مضمون القاعدة القانونية.

ومن هذا يتبين للباحث أن الصياغة القانونية للتشريعات- سواء أكانت مرنة أم جامدة- تعدُّ من الوسائل الفنية اللازمة لإنشاء القواعد القانونية وتطبيقها وتفسيرها وتعديلها، وهذا لا يتأتى إلا من خلال البحوث القانونية المتخصصة التي تعمل على تحقيق جوانب العدالة.

المطلب الثاني: التطوير والتحديث المستمر للتشريعات:

فالتطوير والتحديث المستمر للقوانين والتشريعات والدساتير موضوع ذو أهمية بالغة، بسبب التطور المستمر للحياة البشرية، فمن غير الممكن البقاء على نفس القوانين والدساتير والتشريعات القديمة، وتتم تطوير هذه القوانين والدساتير عبر القيام بالأبحاث العلمية حول تلك القوانين والدساتير وإظهار النقاط والفقرات التي تحتاج إلى التطوير والتحسين، فالكثير من البلدان تعمد الى الإنفاق الحكومي الكبير في هذا المجال[16].

ومن هنا يرى الباحث أن البحث العلمي يلعب دوراً هاماً في التطوير المستمر في جميع الدول والدساتير والتشريعات الوطنية والدولية ومنها على سبيل المثال: قوانين الأحوال الشخصية وقوانين العمل وقوانين الضمان الاجتماعي وقوانين السير والتي تتطور بشكل مستمر.

المطلب الثالث: إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات القانونية التي يواجها القانونيون:

حيث تكمن أهمية البحث العلمي في المجال القانوني عبر القيام بالأبحاث والدراسات البحثية حول المواضيع الإشكالية، والقضايا القانونية الشائكة والمعقدة، والتي تكون صعبة الحل، أو يتم حلها

[14] فريجه، حسين (2014) تطور مناهج العلوم القانونية عبر العصور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط،2، ص 112.

[15] الشيخلي، عبد القادر (2018) الصياغة القانونية،، دار الثقافة، عمان ، ط2، ص 15.

[16] عمر، محمد (2012)، مرجع سابق، ص 52

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol24/iss2/9 12

عبر عدة قوانين مجتمعة، مثال على هذه الأبحاث القانونية، الأبحاث المتعلقة بالميراث المتعدد لأشخاص متوفين، وكيف تتم عملية حصل الإرث فيها، وتوزيعها على الورثة الحاليين[17].

وعليه فإن الباحث يرى بأن البحث العلمي هنا يلعب دوراً هاماً في الكشف عن الأسباب الكامنة وراء المشكلات القانونية؛ ليسهل التوصل إلى الحل القانوني لها.

المطلب الرابع: إعطاء شروحات كافية ووافية للمواد والنصوص القانونية:

تمكن أهمية البحث العلمي في المجال القانوني في هذا المجال لإعطاء الشروح حول جميع تفاصيل القوانين والتشريعات وتفرعاتها وأحكامها المرافقة، وتعد الكثير من هذه الدراسات في الصروح التعليمية القانونية كالجامعات، حيث يقوم أعضاء الهيئة التدريسية والأساتذة الجامعيين بإعداد الدراسات والبحوث العلمية القانونية لشرح هذه النصوص للطلاب وتدريبهم على العمل في البحث العلمي القانوني من خلال مشاريع بحوث التخرج، كما يقوم الباحثين من طلبة الدراسات العليا في الجامعات بإعداد هذه الدراسات في رسائلهم العلمية من رسائل الماجستير والدكتوراه، ومثال على هذه الأبحاث رسائل الماجستير المعدة حول قوانين التهرب الضريبي، وشرح هذه القوانين بشكل تفصيلي[18].

المطلب الخامس: محاولة الربط بين القوانين والدساتير والتشريعات الوطنية والدولية والأجنبية والوصول إلى أفضل القوانين وأكثرها حداثة:

إذ تكمن أهمية البحث العلمي في المجال القانوني أيضاً في محاولة الباحثين القانونيين العمل على مقارنة القوانين والدساتير والتشريعات الوطنية مع الدول الأخرى الأكثر تطوراً في مجال القانون، أو مقارنتها مع المواثيق الدولية القانونية، والعمل على إيجاد أفضل القوانين والدساتير المتناسبة مع الحياة الإنسانية الحديثة، كمثال على هذا المجال مقارنة القوانين والتشريعات الخاصة بالنظم الإلكترونية الوطنية والنظم الإلكترونية المتبعة في دول الجوار والدول المتقدمة[19].

المطلب السادس: تحقيق العدالة الاجتماعية:

تكمن أيضاً أهمية البحث العلمي في المجال القانوني في عملية البحث عن الحقيقة، وتطبيق القوانين المنصفة، حيث تكون الكثير من القضايا القانونية المتعلقة بالجرائم مبهمة، وعن طريق البحث العلمي الصحيح تتم الكشف عن ملابسات هذه القضايا، لتبيان الحقيقة وإنصاف الأشخاص المتعلقين بهذه القضايا سواءً كانوا جناة أو مجني عليهم، وكمثال على هذه الأبحاث ،الأبحاث المتعلقة بالجنايات والجرائم الجنائية وتحقيقاتها والبحث العلمي الذي يتم على موقع الجرائم[20].

المطلب السابع: دور البحث العلمي في دراسة وربط القوانين والتشريعات بين الفقه والتشريع.

[17] شميشم، رشيد (2016)، مرجع سابق، ص 101.
[18] فريجه، حسين (2014)، مرجع سابق، ص 62.
[19] بكر، عصمت (2014)، مرجع سابق، ص 24.
[20] نعيمي، عبد المنعم (2015)، مرجع سابق، ص 45

Jerash for Research and Studies Journal ???? ??? ?????? ?????????, Vol. 24 [2023], Iss. 2, Art. 9

يعدُّ دور البحث العلمي في دراسة وربط القوانين والتشريعات بين الفقه والتشريع من إحدى المجالات ذات الأهمية الكبيرة في البحث العلمي في المجال القانوني.

وتكمن أهمية هذه الأبحاث العلمية بشكل عام في المناطق والبلدان ذات الطابع الديني، وتسهم هذه الدراسات في الربط بين المواضيع الفقهية والقوانين العامة للدول، وتحديد مدى التوافق بين تلك القوانين والتشريعات والدين، وكمثال على هذا الموضوع الدراسات والأبحاث القانونية المتعلقة بالأحكام والعقوبات حول الجرائم العامة ومدى توافق هذه القوانين مع الأديان السماوية، وكتلك المتعلقة بالأحوال الشخصية[21].

هذا ويعتبر البحث العلمي أساسياً في دراسة القوانين والتشريعات وربطها بين الفقه والتشريع؛ لفهم كيفية مشاركة البحث العلمي في هذه العملية، من المهم فهم الاختلافات الأساسية بين الفقه والتشريع، ويشير الفقه إلى دراسة وتفسير القوانين والمبادئ القانونية والأنظمة القانونية باعتبار أنه الأساس الفلسفي والنظري للقانون، وعلى العكس من ذلك، يشير التشريع إلى إنشاء القوانين وسنّها من قبل السلطة التشريعية المختصة، مثل البرلمان أو الكونجرس، ويمكن أن يساعد البحث العلمي في ربط الفقه والتشريع من خلال توفير رؤى قائمة على الأدلة حول الآثار العملية للقرارات القانونية وكيف يمكن أن تؤثر على المجتمع، فعلى سبيل المثال ، يمكن للعلماء والباحثين القانونيين استخدام البيانات التجريبية لتقييم فعالية الأنظمة القانونية المختلفة وتأثير قوانين محددة على مجموعات مختلفة من الناس[22].

علاوة على ما سبق ، يرى الباحث أنه يمكن أن يساعد البحث العلمي في تحديد المجالات التي قد تحتاج فيها القوانين إلى تحديث أو تعديل لتتماشى بشكل أفضل مع القيم والاحتياجات المجتمعية، فعلى سبيل المثال ، يمكن للبحوث المتعلقة بانتشار وتأثير التمييز أن تفيد التغييرات في قوانين وسياسات مكافحة التمييز في مجال تشريعات العمل، والبحث العلمي مهم لواضعي السياسات والباحثين القانونيين والممارسين للتأكد من أن القوانين والأنظمة والتعليمات قائمة على الأدلة وفعالة ومنصفة.

الخاتمة

تناولت الدراسة دور البحث العلمي في تطوير التشريعات، ومن خلال الدراسة تم بيان مفهوم البحث العلمي من خلال الوقوف على نشأة البحث العلمي، ومن ثم تعريفه، وأهميته، وأهدافه، وكيفية إعمال نظريات البحث العلمي في مجال التشريعات، ومن ثم تم دراسة دور البحث العلمي في إعداد التشريعات وصياغتها وربطها بين الفقه القانوني والتشريع.

وقد خرجت الدراسة بعددٍ من النتائج والتوصيات، وعلى النحو الآتي:

أولاً: النتائج:

[21] شفيق، محمد (2011)، مرجع سابق، ص 62

[22] شميشم، رشيد (2016)، مرجع سابق، ص 33.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol24/iss2/9 14

1- أن موضوع البحث يأتي من باب المساهمة في التنمية القانونية للنظام القانوني الوطني، ونشر الوعي العلمي بالموضوع، وتقديم مزايا وفوائد تثري المجتمع في إرساء العدالة من خلال التشريعات الناظمة لمختلف جوانب الحياة

2- للبحث العلمي أهمية فائقة في حياتنا، فهو يساعد في فهم وتوضيح الظواهر المحيطة بنا، ويعمل على تفسيرها وإيجاد الحلول للمشاكل المختلفة التي تواجه الإنسان. كما يسعى البحث العلمي إلى اكتشاف الحقائق والعمل على تطبيقها للاستفادة منها في حياتنا العامة

3- يعدُّ البحث العلمي نشاطاً إنسانياً يهدف إلى فهم الظواهر بالتعرف على الواقع ودراسة العلاقات بين المتغيرات وبناء النماذج والعمل على التنبؤ بالمستقبل، ثم إيجاد الطرق المناسبة لضبط الظواهر أو التحكم بها.

4- مع تطور المجتمعات البشرية الأولى، بدأت القواعد القانونية بالظهور لتنظيم حياة البشر في علاقاتهم ومعاملاتهم مع بعضهم الآخر ودرءاً للفوضى التي يمكن أن تنجم عن ترك الباب مشرعاً أمام الجميع لاستيفاء حقهم بأنفسهم. فكانت شرائع حمورابي ملك بابل أولى القوانين الوضعية المدونة في هذا الصدد، لكن تلك الشرائع لم تعد كافية وحدها فيما بعد مع توسع المجتمعات واختلاف حاجات البشر. فكان لا بد من تعديل وتطوير القواعد القانونية وظهور منظرين قانونيين في المجتمعات الحديثة أمثال هيجل وأوستن وجيني وسافيني وغيرهم.

5- مما لا شك فيه أن للبحث العلمي دوراً هاماً في إعداد التشريعات وصياغتها وربطها بين الفقه القانوني والتشريع، من خلال تطوير وتجويد صياغة التشريعات، والتطوير والتحديث المستمر للتشريعات ،و إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات القانونية التي يواجها القانونيون، وإعطاء شروحات كافية ووافية للمواد والنصوص القانوني، ومحاولة الربط بين القوانين والدساتير والتشريعات الوطنية والدولية والأجنبية والوصول إلى أفضل القوانين وأكثرها حداثة، ودوره في دراسة وربط القوانين والتشريعات بين الفقه والتشريع.

ثانياً: التوصيات:

1- نوصي المشرع الوطني بأن يأخذ بعين الاعتبار -عند إعداد مشاريع القوانين، أو تعديل القوانين النافذة المفعول- بآراء فقهاء القانون والشراح ووجهات نظرهم المطروحة بشأن التشريع الذي يريد أن يسنه أو يعدله.

2- نوصي المشرع الوطني بأن يتنبى سياسة التشبيك مع الجامعات وعلى وجه الخصوص كليات الحقوق؛ باعتبارها حواضن علمية، للاستفادة من نتائج وتوصيات رسائل وبحوث طلبة الدراسات العليا- الماجستير والدكتوراه- في مختلف فروع القانون.

3- نوصي المشرع الوطني بالاهتمام بالصياغة اللغوية للتعبير عن القواعد القانونية؛ ذلك أن اللغة هي وسيلة التعبير الطبيعية للمشرع.

4- ندعو الجامعات الأردنية- وعلى الأخص كليات الحقوق- بضرورة نشر البحوث والرسائل العلمية لتحقيق الوعي العلمي بالموضوعات القانونية محل تلك البحوث والرسائل، وتقديم مزايا وفوائد تثري المجتمع وتساهم في إرساء العدالة.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
١. بكر، عصمت (2014) المدخل إلى البحث العلمي، الموسوعة الصغيرة، دار الشؤون الثقافية، بغداد.
٢. شفيق، محمد (2011). البحث العلمي مع تطبيقات في مجال الدراسات الاجتماعية، عمان: المكتب الجامعي الحديث.
٣. شميشم، رشيد (2016) مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر.
٤. الشيخلي، عبدالقادر(2018) الصياغة القانونية، دار الثقافة، عمان، ط1.
٥. صيني، سعيد (2010) قواعد أساسية في البحث العلمي، المدينة المنورة، السعودية.
٦. عبيدات، محمد وأبو نصار، محمد (2016) منهجية البحث العلمي، القواعد والمراحل والتطبيقات، عمان: (د.ن).
٧. عثمان، ردينة (2015) أساليب البحث العلمي في مجال العلوم الانسانية، دار المناهج للنشر والتوزيع.
٨. عمر، محمد (2012). البحث العلمي، مناهجه وتقنياته، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٩. غنيم، عليان (2010). مناهج وأساليب البحث العلمي، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
١٠. فريجه، حسين (2014) تطور مناهج العلوم القانونية عبر العصور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2.
١١. المتيوتي، صالح إبراهيم (2016). أصول البحث العلمي القانوني، البحرين: كلية الحقوق، مجلة الفقه والقانون.
١٢. نعيمي، عبد المنعم (2015) تقنيات إعداد البحوث العلمية القانونية المطولة والمختصرة، دار بلقيس للنشر، دار البيضاء، الجزائر.